طَوَاهِرُ لُغُويَّةٌ فَرِيْدَةٌ في القُرْآنِ الكَرِيْمِ

أ.م.د. حسن غازي السعدي

م.د. رياض رحيم المنصوري

كلية الدراسات القرآنية / جامعة بابل

Unique Linguistic Occurrences in the Holy Quran Lect. PhD Riyadh Raheem Al-Mansoori Asst. Prof. PhD Hassan Ghazi Al- Sa'adi College of The Studies of Quran/ University of Babylon

Abstract

There are some linguistic occurrences that took place once in the Holy Quran. Such unique occurrences deserve to be studied and analyzed. The reason behind such unique occurrence and in which surah and verse are the aim of the present study.

مَدْخَلُ:

إِنَّ في اللَّغَةِ العربيَّةِ ظَواهِرَ لُعَوِيَّةً عِدَّةً مِثْلَ الإِمَالَةِ والإِشْمَامِ والرَّوْمِ والاخْتِلاسِ وتَسْهِيْلِ الهَمَزِ، وعَيْرِها، إلّا أَنَّ عَدَدًا مِن هَذِهِ الظَّواهِرِ لَم تأتِ إلّا مَرَّةً وَلِهِ مَوْضِعٍ واحِدٍ مُخَالِفةً بِذلكَ جَمِيْعَ المَواضِعَ الأُخْرَى الَّتي وَرَدَتْ فِيها ؛ فالإمَالَة مَثَلًا لَم تَرِدْ في القُرآنِ الكَريمِ إلّا في لَفْظة (مجراها) في سُوْرَة هود، والإِشْمَامُ لَمْ يَرِدْ إلّا في لَفْظَةٍ واحِدةٍ وهي (تأمَنّا) في سُوْرَة يُوسف، وتَسْهِيْلُ الهَمْزِ في لَفْظَةِ (أَاعْجَمِيّ) في سُوْرَة فُصَلت، وإشباعُ حَرَكَةِ الصِلَّةِ في (فيهِ مُهانًا) في سُوْرَة الفُرقان، واختلاسُ حركة هاءِ الكِنايةِ في (يرْضَهُ لكم) في سُوْرَة الزُّمَر، وضَمَّ هاءِ الصِلَّة التَّتي حقُّها الكَسْرُ مع الفِعْلِ (أنسانيهُ) في سُوْرَة النَّواضِعِ بالتَّحْدِيْدِ مَعْ الجَرِّ (عليهُ) في سُوْرَة —الفتح. تلكَ الفرائدُ تسْنَدعي الوَقفةَ والتأمُّلَ والتَّقَكُّرَ عن سَبَبٍ وُرُودِها في تلكَ المَواضِعِ بالتَّحْدِيْدِ وعَمْ الطَّرادِها في بَقِيَّةِ المَواضِعِ الَّتِي تُشْبِهُهَا، ممَّا حَدا بِنا أَنْ نَسْتجليَ ذلكَ السَّر ونَقِفَ على السَّبِ الموجِبِ ونَعْرَفَ — ما أَمْ والمَوْدِي وَتَقِفَ المَواضِعِ التَّتِ مُنْ في مُعْرِفَةِ المُسَوِّعُ في الاسْتعمالِ اللَّعْوِيِّ، ومِنَ اللهِ الثَوفِيقُ.

و فِيما يَأْتي عَرْضٌ لتلكَ الظُّواهِرِ الفَريدةِ:

1- الإمالة

و هي أَنْ تَتَحوَ بِنُطْقِ الأَلْفِ نحوَ الياءِ، وعلامتُها شكلُ مَعِينٍ مَرْسومٌ تَحْتَ الأَلِفِ المُمالَةِ، وذلكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ اَرْكَبُواْفِهَا اِللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ عَلَى الرَّغْمِ مِن كَثُرْةٍ وُرُودِ الأَلِفَاتِ.

لَم يضعُ سيبويهُ حدًّا للإمالةِ على الرَّغم من أنَّه ذكرها في أبوابٍ عدَّةٍ (2)، وقالَ المبرِّدُ في تعريفِها: ((وهو أنْ تتحوّ بالألفِ نَحْوَ الياءِ ولا يكونُ ذلكَ إلاَّ لعلَّةٍ تَدعو إليه))(3)، ويبدو أنَّه قَصنَدَ إشرابَ الألفِ شيئًا من صوبِ الياء ، ولَم يتحدَّث عن عن تقريبِ الفَتْحَةِ منَ الكَسْرَةِ على الرَّغِم مِن أنَّ سيبويه تحدَّث عن هذا الضَّربِ من الإمالَةِ (4)، وذكرَ ابنُ السَّرَاجِ أنَّ ((مَعنى الإمالَةِ أنْ أَميلَ الألفَ نحوَ الياءِ، والفَتْحَةَ نحوَ الكَسْرَةِ))(5)، وأفْرَدَ لهذا الضَّربِ من الإمالَةِ بابًا(6)، وكانَ تعريفُ ابنِ يعيش أكثرَ تفصيلاً في وصفِ الإمالَةِ، إذْ قالَ ((الإمالَةُ في العربيَّةِ عدولٌ بالألف عنِ اسْتوائِهِ، وجنوحٌ به إلى الياءِ فيصيرُ مخرجُهُ بينَ مَخرجِ الألفِ المُفَخَّمةِ وبينَ مخرج الياءِ، وبحسبِ قُربِ ذلكَ الموضع منَ الْياءِ تكونُ شِدَّةُ الإمَالَةِ، ويحسبِ بُعْدِهِ تكونُ خِقَّهُا، والتَّفخيمُ هو المُفخَّمةِ وبينَ مخرج الياء، وبحسبِ قُربِ ذلكَ الموضع منَ الْياءِ تكونُ شِدَّةُ الإمَالَةِ، ويحسبِ بُعْدِهِ تكونُ خِقَّهُا، والتَّفخيمُ هو

^{(1) [}سُورْرَة هود/ 41]

^{(2) -} يُنظر: كتاب سيبويه: 4 / 117 – 144.

⁽³⁾ المقتضب: 3 / 42.

^(ُ4) يُنظر: كتاب سيبويه: 4 / 142 - 144.

⁽⁵⁾ الأصول في النحو: 3 / 160.

⁽⁶⁾ يُنظر: المصدر نفسه: 3 / 169 - 170.

الأصلُ، والإِمَالَةُ طارئةٌ، والَّذي يَدُلُّ أَنَّ التَّفخيمَ هو الأصلُ أنَّه يجوزُ تفخيمُ كلِّ مُمالٍ، ولا تجوزُ إمالةُ كلِّ مُفخَم، وأيضًا فإنَّ التَّفخيمَ لا يحتاجُ إلى سَبَبٍ))(٢)، وعلى الرَّغمِ مِن تقصيلِه هذا لَم يتحدَّث عن إمالةِ القَتْحَةِ نحوَ الكَسْرَة، ونفهمُ مِن هذا النَّصِّ أَنَّ الإِمَالَةَ على ضَربَينِ: إمالةٌ شديدةٌ، وإمالةٌ خفيفةٌ، وأنَّ التَّقخيمَ أصلٌ والإِمَالَة فرعٌ. وجديرٌ بالذِّكر أنَّ الإِمَالَةَ ولا تدخُلُ الحروفَ(8).

وللإمالةِ مَواضعُ عِدَّة، منها أن تَقَعَ الألفُ طَرَفًا رابِعةً فصاعِدًا، نحو مَغْزى، ومَلهى، ومُسْتقصى (9)، ومثلُها كلمةُ (مَجْرى)، ويُزاد على هذا أنَّ هذهِ الألفَ أصلُها ياءً، وألفُ (جرى) يُمكِنُ أنْ تُمالَ أيضاً؛ إذْ إنَّ منْ مواضِعِ الإمَالَةِ وقوعُ الألفِ في آخِرِ الكلمةِ الثُّلاثيَّةِ، وهي منقلبةٌ عن ياءٍ في الاسمِ والفعلِ، نحوَ: هَدَى، ورَمى، وسَعى، أو منقلبةٌ عن واوٍ في الفعلِ فقطْ، نَحْوَ: غَزًا، ودَعَا (10).

وثَمَّةَ أمورٌ تمنَعُ الإِمَالَةَ منها صَوتُ الرَّاءِ مَفْتُوحًا أو مَضْمومًا، ((والرَّاءُ إذا تكلَّمتَ بها خرَجَتْ كأنَها مضاعَفةٌ، والوَقْفُ يُزيدُها إيضاحًا، فلمَّا كانتِ الرَّاءُ كذلكَ قالوا: هذا راشِدٌ، وهذا فراشٌ، فلمْ يُميلوا؛ لأنَّهم كأنَّهم تكلَّموا بِراءَيْنِ مَفتوحَتَينِ، فلمًا كانتُ كذلكَ قَوِيَتُ على نَصْبِ الأَلفاتِ، وصارَتْ بِمِنزلةِ القافِ))(11)، فصِفةُ التَّكُرارِ في صوتِ الرَّاءِ جعلَتْهُ يمنعُ الإِمَالَة عندَما يكونُ مَفتوحًا أو مَضمومًا، وهي الصِّفةُ نفسُها الَّتي جعلَتْ صَوتَ الرَّاءِ يُقوِّي الإِمَالَةَ عندَما يكونُ مَكسوراً؛ لأنَّه في حُكم صوتينِ مَكسورينِ، بلْ قَد يَتغلَّبُ تأثيرُ صَوتِ الرَّاءِ المكسورِ على تأثيرِ أصواتِ الاستعلاءِ، فيُمالُ نحوَ: قارِب، وغارِم، وطارِد على الرَّغِم مِن وُجود أصواتِ الاستعلاءِ قبلَ الألفِ(11).

ولا تَطَرِدُ إمالةُ الألفِ عندَ العَرَبِ كلِّهم، فالإمالَةُ سِمةٌ لَهجيَّةٌ تَتَّصِفُ بها لَهجاتُ قومٍ، ويَنتَقِي وُجودُها عِندَ قومٍ آخَرِيْنَ، ولا يتَّقِقُ العربُ الَّذينَ يُمِيلونَ على مَذهبٍ واحدٍ في الإمالَةِ ((واعْلَمْ أنَّه ليسَ كلُّ مَنْ أمالَ الألفاتِ وافقَ غيرَهُ مِنَ العربِ مِمَّنْ يُميلُ، ولكنَّه قَد يُخالفُ كلُّ واحدٍ من الفريقينِ صاحبَه، فينصِبُ بعضَ ما يُميلُ صاحبُه، ويُميلُ بعضَ ما ينصبُ صاحبُه، وكذلكَ مَن كانَ النَّصبُ مِن لُغتِه لا يوافِقُ غيرَه مِمَّنْ يَنصبُ، ولكنَّ أمرَهُ وأمرَ صاحبِهِ كأمْرِ الأَوْلَيْنِ في الكسرِ، فإذا رأيتَ عربيًا كذلكَ فلا تُريَّةُه خَلَّطَ في لغتِه، ولكنَّ هذا مِن أمرهم))(13)، فالإمَالَةُ لا تَنتهجُ مَنهجًا واحدًا عندَ جميع مَن يُميلونَ، والفتحُ كذلكَ.

يَتَّضِحُ مِمًّا تقدَّمَ أَنَّ الإِمَالَةَ صِفةٌ لَهجيَّةٌ تَجنحُ إليها قبائلُ معيَّنةٌ، وثمَّةَ أمورٌ تَدعو إلى الإِمَالَةِ، في حين تُوجدُ أمورٌ أَخَرُ نَمنَعُ الإِمَالَةَ، ونَلْحَظُ في كلمةِ (مَجْراها) أَنَّ الأَلفَ رابعةٌ، وهذا يَدعو إلى الإِمَالَةِ عِندَ مَن يُميلُ، وثمَّةَ أمرٌ آخرُ يَرفُضُ الإِمَالَةَ ههُنا، وهو ورودُ الرَّاءِ قبلَ الأَلفِ مُباشرةً.

والَّذي يَعنينا هنا الإجابةُ عِن سؤالٍ مفادِهِ ما الَّذي جعلَ الألفَ في هذه اللفظةَ ثُمالُ على خلافِ غيرِها من الألفاتِ، وعلى الرَّغِم مِن وجود صوتِ الرَّاءِ قبلَها – وهو ممَّا يُضعَعِّفُ الإِمَالَةَ؟

⁽⁷⁾ شرح المفصل: 9 / 54.

ر ؟) (8) يُنظر: كتاب سيبويه: 4 / 130.

⁽⁹⁾ يُنظر: المصدر نفسه: 4 / 119 – 120، والمقتضب: 3 / 43، 45.

⁽¹⁰⁾ يُنظر: كتاب سيبويه: 4 / 119، والمقتضب: 3 / 43.

⁽¹¹⁾ كتاب سيبويه: 4 / 136، ويُنظر: المقتضب: 3 / 48.

⁽¹²⁾ يُنظر: كتاب سيبويه: 4 / 136.

ر (13) المصدر نفسه: 4 / 125.

⁽¹⁴⁾ سُوْرَة هود / 40 – 43.

﴿ فَفَنَحْنَا آبُوبَ السَّمَاءَ عِمَاءٍ مُنْهُمٍ ﴿ اللَّهُ وَعَجَرَنا الْأَرْضَ عُبُونا فَالْنَعَ الْمَاءُ عَلَىَ أَمْرِ مَدَ فُرِرَ ﴿ لَكُنْ اللَّهُ الْمَالِ اللَّهُ الْمَالِ اللَّهُ الْمَالِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

2- الإشمام

وهوَ أَنْ تُشِمَّ النُّوْنَ السَّاكنةَ الضَّمَّةَ، وعلامتُهُ شكلُ مَعِيْنٍ مَرسومٌ فوقَ الكلمةِ بينَ الميمِ والنُّونِ في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ يَتَأَبَانَا مَالَكَ لَا تَأْمُنّا عَلَى نُوسُفَ وَإِنَّالَهُ لِنَصِحُونَ ﴾ [18].

معلومٌ أنّ القرآنَ الكريمَ جاءَ بالإتمامِ والإفصاحِ وإعطاءِ الحركةِ حقَّها عندَ النُّطقِ، وهوَ ما حدَثَ في المواضِعِ الأُخْرى، ولكنْ ما الَّذي دعا إلى الإشْمَامِ ههنا فقطْ مِن دونِ سائرِ مواضِع القرآنِ الكريمِ؟

للإجابة عن هذا السُوالِ نقولُ: تُقصَّرُ الصَّوائتُ القصيرةُ وذلك بأنْ تُقلَّلَ مُدَّةُ النُّطقِ بها، فيقصرُ زمنُها، ويدخلُ معَه تجوُّزاً ما تَختفي فيه الحركةُ من النُّطقِ مع بقاءِ ما يدلُّ عليها من حركةِ الشَّفتينِ، يقولُ سيبويهُ: ((فأمًا المرفوعُ والمضمومُ فإنَّه يُوقَفُ عندَه على أربعةِ أوجهِ: بالإشْمَام، وبغيرِ الإشْمَام كما نقفُ عندَ المجزومِ والسَّاكنِ، وبأنْ ترومَ التَّحريكَ، وبالتَّضعيفِ))(19)، وقصدَ بعبارةِ (غير الإشْمَام) إعطاءَ الحركةِ حقَّها، والَّذي يَهُمُنا في نصِّ سيبويهِ حالةُ الإشْمَام، والإشْمَامُ ممَّا تَختصُ به الضَّمَّةُ دونَ الفَتْحَةِ والكَسْرةِ، يقولُ سيبويهُ: ((وأمًا ما كانَ في موضعِ نصبٍ أو جرِّ فإنَّكَ تَرُومُ فيه الحركةَ، وتُضاعفُ، وتقعلُ فيه ما تفعلُ بالمجزومِ على كلِّ حالٍ، وهو أكثرُ في كلامِهم، وأمَّا الإشْمَامُ فليسَ إليه سبيلٌ. وإنَّما كانَ ذا في الرَّفع؛ لأنَّ الضَّمَةَ مِن الواوِ، فأنتَ تقدِرُ أَنْ تَضعَ لسائكَ في أيً مَوضعِ من الحُرُوفِ شِئتَ ثُمَّ تَضمُّ شَقَيَلُكَ؛ لأنَّ ضَمَّكَ شَقَيْكَ كَتَحْرِيْكِكَ بَعْضَ جَسَدِكَ، وإشْمامكَ في الرَّفع للرُّويةِ، وليسَ بصوتٍ لِلأَذُنِ، ألا ترَى أنَّك لو قلتَ: هذا معن، فأشممتَ كانتُ عندَ الأعمى بِمنزلتِها إذا لم تُشْمِمْ))(20)، وقال أبو عمرو الدَّانيُّ: ((وأمًا المُشَمُّ من الحروفِ في حالِ الوصلِ أو الوقفِ فَحَقُّهُ أَنْ يُخلَصَ سكونُ الحرفِ، ثمَّ يُومي بالعضو – وهما الشَّفتانِ – إلى حركتِه؛ لِيَدُلَّ بذلكَ عليها مِن غيرٍ صَوبٍ خارج إلى اللَّفظِ، وإنَّما هو تَهْيِئةٌ المَرفِ، ثمَّ يُومي بالعضو – وهما الشَّفتانِ – إلى حركتِه؛ لِيَدُلَّ بذلكَ علَيها مِن غيرٍ صَوبٍ خارج إلى اللَّفظِ، وإنَّما هو تَهْيئةً المَرْفِ، ثمَّ يُومي بالعضو – وهما الشَّفتانِ – إلى حركتِه؛ لِيَدُلُّ بذلكَ عليها مِن غيرٍ صَوبٍ خارج إلى اللَّفظِ، وإنَّما هو تَهْيئةً

⁽¹⁵⁾ سُوْرَة القمر / 11 – 12.

⁽¹⁶⁾ البحر المحيط في التفسير: 6 / 156.

⁽¹⁷⁾ سُورَة القمر / 13 – 14.

⁽¹⁸⁾ سُورَة يوسف/ 11.

⁽¹⁹⁾ كتاب سيبويه: 4 / 168.

⁽²⁰⁾ المصدر نفسه: 4 / 171.

بالعضو لا غير؛ لِيُعلَمَ بالتَّهيئةِ أنَّه يُرادُ المُهيَّأ له، ولا يعرفُ ذلكَ الأعمى، لأنَّه لِرؤيةِ العينِ. ويختصُ به من الحركاتِ الرَّفعُ والضَّمُّ))(21)، فالإشْمَامُ مِمَّا يُرى بالعين ولا يُسمَعُ بالأذن، وعلامتُه في النُّطقِ استدارةُ الشَّفَتَين.

فالإتمامُ والإشْمَامُ من مذاهِبِ العربِ وإنْ كانَ الإتمامُ هو الأصلُ والأكثرُ انتِشاراً، وما جاءَ على الأصلِ فلا يُسألُ عن علَّةِ مجيئِه، وإنَّما يُسألُ عن علَّةِ ما خالفَ الأصلَ.

و يبدو لنا أنَّ الَّذي دعا إلى الإِشْمَامِ في هذا الموضعِ دونَ سِواهُ هو أنَّ الكلامَ هنا بلسانِ أخوةِ يوسفَ (عليه السَّلامُ)، وقد بيَّتوا أمرًا عظيمًا، وهمُّوا هنا بِخداعِ والدهم، ومنَ المؤكِّدِ أنَّهم في أثناءِ كلامِهم هذا كانوا في حالةٍ نفسيَّةٍ مُرْبِكَةٍ، وفي حالةِ اضطرابٍ وتَلَغَثُم، ومعلوم للجميعِ أنَّ الإنسانَ عندَ ارتباكِه يَضطربُ كلامُه، ويبتلعُ عددًا من أصواتِ الكلمة، والكلمة هنا أخطرُ ما في الجملةِ، فهُم يُريدونَ مِن أبيهم أنْ يأمنَهم على يُوسفَ (عليه السُّلامُ)، ويعلَمونَ جيِّدًا أنَّهم لَيسوا بأهلِ للائتمانِ، فأدَّى الاضطرابُ والارتباكُ إلى ضياعِ جزءٍ من الحركةِ، وإدغامِ النُّونِ في النُّونِ، ويُزادُ على هذا أنَّ الإشْمَامَ يُعامَلُ مُعاملةَ السُّكونِ، ممَّا يؤدِّي إلى نقصِ عددِ المقاطعِ الصَّوتيَّةِ للجملةِ، وذلكَ بِتَحوِّلِ المقطعينِ القصيرَينِ المفتوحَينِ إلى مقطعٍ واحدٍ طويلٍ مُغلقٍ، وعلى النَّحو الآتى

و نقصان عدد المقاطع، والإدغام، وذهاب الحركة كلُّها تُناسِبُ الارتباكَ والاضطرابَ النَّفسيَّ الَّذي عانى منه أخوةُ يوسف (عليه السَّلامُ).

3- تسنهيلُ الهَمْز

يَتَّصِفُ صوتُ الهمزةِ بالثَّقلِ، وبِصُعوبةِ النُّطقِ بهِ، فهو يَحتاجُ من الجُهْدِ ما يَقُوْقُ الجُهْدَ المَبذولَ مع أيِّ صَوْتٍ آخَرَ من الأصواتِ العربيَّةِ، ولذلكَ جَرَتْ على الهمزةِ أحكامُ التَّخْفيفِ الَّتي تتَّخِذُ أَشْكالاً عِدَّةً تَهدِفُ إلى الاقْتصادِ في الجُهدِ المَبذولِ عندَ النُّطقِ، يَقولُ سيبويهُ: ((واعْلمُ أنَّ الهمزةَ إنَّما فَعَلَ بِها هذا مَنْ لَم يُخَفَّفُها؛ لأنَّه بَعُدَ مَخرِجُها، ولأنَّها نَبْرَةٌ في الصَّدْرِ تَخرُجُ

⁽²¹⁾ التحديد في الإتقان والتجويد / 98، ويُنظر: شرح المفصل: 9 / 67، وشرح الشافية: 2 / 381.

⁽²²⁾ سُوْرَة فصلت / 44.

رك. (23) قراً ابن كثير، ونافع، وعاصم برواية حفص، وأبو عمرو، وابن عامر، بهمزة ممدودة، وقرأ حمزة والكسائي، وعاصم برواية أبي بكر بتحقيق الهمزتين. يُنظر: السبعة /576 – 577، والتيسير / 193، والحجة للقراء السبعة: 3 / 356.

⁽²⁴⁾ سُوْرَة البقرة / 140، وسُوْرَة الفرقان / 17، وسُوْرَة الواقعة / 59، 64، 69، 72، وسُوْرَة النازعات/ 27.

⁽²⁵⁾ الآيتان على التَّوالي في سورة آل عمران / 20، 81.

⁽²⁶⁾ الآيتان على التَّوالي: سُوْرَة المائدة / 116، وسُوْرَة الأنبياء / 62.

⁽²⁷⁾ الآيات على النوالي: ، وسُورَة يوسف / 39، وسُورَة الإسراء / 61، وسُورَة النمل / 40، وسُورَة النمل/ 55.

⁽²⁸⁾ الآيتان على التَّوالي في سُوْرَة البقرة / 6، وسُوْرَة يس / 10.

⁽²⁹⁾ الآيات على التَّوالي في: سُوْرَة يس / 23، وسُوْرَة ص / 8، وسُوْرَة القمر / 25، وسُوْرَة المجادلة / 13، وسُوْرَة الملك / 16.

باجْتهاد، وهي أبعدُ الحُروفِ مَخرَجًا، فَتَقُلَ عَلَيهم ذلكَ؛ لأنَّه كالتَّهَوُّع))((30)، فلمْ يَكْتَفِ سيبويهُ بوَصفِ صُعوبةِ النُّطق بالهمزة، بَل علَّلَ ذلكَ، وبيَّنَ أسبابَه، وعلَّلَ ابنُ جنِّيّ ثِقَلَ الهمزة بقوله: ((لأنَّها حرفٌ سَفلٌ في الحَلْق، وبَعُدَ عن الحروفِ، وحصَلَ طَرَفًا، فكانَ النُّطقُ به تَكلُّفًا))(31)، ولَم يَبتعد عمَّا ذكرَه سيبويهُ. وتَحقيقُ الهَمْزَة وتَخْفيْفُها سِماتٌ لَهَجيَّةٌ فنَجدُ أهلَ الحجاز وأهْلَ المَدينةِ والأنصارَ يَمِيلونَ إلى التَّخلُّصِ من الهمَز فضلًا عن القبائلِ(غاضرة، وهُذَيلَ، وقُريشَ، وكنانة، وسعد بن بكر)، في حين مالتُ إلى الهمز القبائلُ (تميمُ، وتيمُ الرّباب، وعَنيُّ، وعكلُ، وأسدُ، وعقيل، وقيس، وبنو سلامة من أسد) (32).

ومن المؤكَّدِ أنَّ دخولَ همزةِ الاستفهامِ على كَلمةٍ تَبْتدئ بهمزةِ قطع يَزِيدُ منَ الثِّقَّلِ، ويُضاعِفُ المَشَقَّةَ؛ بِسببِ تكرارِ الهَمْزَةِ، ومَعروفٌ أنَّ هَمْزَة الاسْتفهام مُلازِمةٌ لِلفَتح؛ لذا تخضع أحكامُ التَّخفيفِ ههُنا لِحركةِ الهَمْزَةِ الثَّانيةِ الَّتي يَجِبُ أنْ تكونَ مُتحرِّكةً؛ لأنَّها في بِدايةِ الكلمةِ، ويَتَّخذُ التَّخْفيفُ طرائقَ لَهَجِيَّةً عِدَّةً، بَيدَ أَنَّ الأكثرَ شُهرةً مِنها ما يأتي (33):

- أ. إذا كانتِ الهَمْزَةُ الثَّانيةُ مفتوحةً، يَجِلُّ مَحلَّها صوتُ الألف، نحوَ: أأَنْتَ تَصيرُ: آنْتَ.
- ب. إذا كانتِ الهَمْزَةُ الثَّانيةُ مكسُوْرَةً أو مضمومةً جُعِلتٌ هَمْزَةَ بينَ بينَ، نحوَ: أَإِيْمانكم، وأَأُمُّك.

و لكنْ ((منَ العَرِب ناسٌ يُدخلونَ بينَ ألف الاستفهام وبينَ الهَمْزَة ألفًا إذا الْنَقَتا... فهؤلاء أهلُ التّحقيق، وأمَّا أهلُ الحجاز فمِنهم مَنْ يَقولُ: آأنَّك، وآأنْتَ، وهي الَّتي يختارُ أبو عمرو، وذلكَ الأنَّهم يُخفِّفونَ الهَمْزَةَ كما يُخفِّف بنو تميم في اجتماع الهَمزتَين، فكرهوا التقاءَ الهَمْزَة والَّذي هو بينَ بينَ، فأَدْخَلوا الألفَ كما أدخلَتْه بنو تَميم في التَّحقيق، ومنْهم مَنْ يقولُ: إنَّ بني تَميم الَّذِين يُدْخِلُونَ بَينَ الهَمْزَةِ وألفِ الاسْتفهامِ ألفًا، وأمَّا الَّذِينَ لا يُخَفُّونَ الهَمْزَةَ فيحقِّقونَهما جَميعًا ولا يُدخلون بَينَهما ألِفًا))(⁽³⁴⁾، نَفْهُمُ مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ تَحْقيقَ الهَمزتَين أو تَخْفيفَ إحداهُما ما هي إلا سِماتٌ لَهَجيَّةٌ، واسْتعمالاتٌ لُغَويَّة قَبَليَّة، وهيَ مِمّا سَمَحتْ به العَربيَّةُ وأجازَتْهُ.

والسُّوالُ الَّذي تَنْبغى الإجابة عنه الآن: ما الَّذي دعا إلى تَسْهِيْلِ الهَمْزَةِ الثَّانيةِ في مَوضع واحدٍ فقط على عكسِ المَواضِع الأُخْرِي الَّتِي تحقَّقَتُ فيها الهَمْزِتان؟ عِندَ التَّأمُّل في الكَلِماتِ (أَأَنْتم، وأَأَشْلمتم، وأَأَقْرِرتم، وأَأَنْت، وأَأَنْت، وأَأَسْجدُ، وأأشْكر، وأئِنَّكم، وأأنْذرتهم، وأأتَّخذ، وأَؤُنْزل، وأَؤُنْقي، وأأشْفقتم، وأأمِنْتُم)، وعَقْدِ مُوازنَةٍ بَينَها وبَينِ لَفْظةِ (أأعْجَميّ) يَتَّضِحُ أنّ الأخيرةَ اخْتَصَّتْ بؤرُوْد صَوْتٍ حَلْقِيِّ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ، وهذا ما لَمْ نَجدْ له نَظِيراً في الكَلِماتِ الأُخْرى.

فَقدِ اجْتَمَعَتْ هَهُنا ثَلاثَةُ أصْواتِ حَلْقِيَّةِ، وهيَ: هَمْزَةُ الاسْتفهام، وهَمْزَةُ الكَلِمَةِ، وصَوْتُ العَيْن، وأصْواتُ الحَلْق تَقِيلَةٌ، وممَّا يَزيدُ من الثَّقَلِ وُرودُ صَوتِ الجيمِ بَعدَها، وهوَ صَوتٌ مُركَّبٌ، فهوَ يَنْتُجُ عِن ارْتفاع مُقَدَّمَةِ اللِّسان تُجاهَ مُؤخَّرة اللَّثَّةِ ومُقَدَّمَةٍ الحِنِكِ، ويَتِمُّ الانْفصالُ ببُطْءِ مِمَّا يَنتُجُ عَنهُ احْتِكاكُ الهَواءِ المَارِّ بالأعْضاءِ المُتَباعِدَةِ نِسْبيًّا (35)، وهذا الانْغِلاقُ النَّامُ الَّذِي يَعْقَبُهُ انْفِراجٌ جُزْئِيٌ لا يَخلو مِنَ الثِّقُلِ والمَشَقَّةِ الَّتي تُزادُ على مَشَقَّةِ اجْتِماع هَمْزَتَين مَثْلُوَّتَين بصَوتٍ حَلْقِيِّ.

4- الاختلاس

وهُوَ نُقْصانُ مَدِّ الحَرَكَةِ لِهاء الكِنايةِ، ولا عَلامةَ لهُ لأنَّ العَلامَةَ تُوْضَعُ لِمُقابِلهِ وهوَ مَدُّ حَرَكَةِ هاءِ الكِنايةِ، وذلكَ في قولِهِ تَعَالَى: ﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَإِتَ ٱللَّهَ عَنِيٌّ عَنكُمْ ۗ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفُرَّ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وَنْزَ ٱخْرَيَّ ثُمَّ إِلَى رَبِكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنتِئكُمُ بِمَا كُثُمُّ تَعْمَلُونَۚ إِنَّهُۥ عَلِيمُ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ (36)، وَرَدَتْ الهاءُ في (يَرْضَهُ) مُتَحَرِّكةً مَسْبوقةً بِضادٌ مُتَحرِّكةٍ، ومَثْلُوَّةً بِلامٍ مُتَحرِّكةٍ،

⁽³⁰⁾ كتاب سيبويه: 3 / 548.

⁽³¹⁾ سر صناعة الإعراب: 1 / 85.

⁽³²⁾ يُنظر: اللهجات العربية في التراث / 336.

⁽³³⁾ يُنظر: القراءات القرآنية في كتب معانى القرآن قراءة في التوجيه الصوتي / 20 - 21.

⁽³⁴⁾ كتاب سيبويه: 3 / 551.

⁽³⁵⁾ يُنظر: علم الأصوات / 310.

⁽³⁶⁾ سُوْرَة الزُّمَر /7.

ووُقُوعُها بينَ مُتَحرِّكينِ يَقتَضي مَدَّ الصِّلةِ الصَّغْرى، وذلكَ بإشْباعِ الضَّمَّةِ وجَعْلها واوًا (37)، ولكِنَّ هذا المَدَّ لَم يَتَحقَّقْ في هذا المَوضع على خِلافِ ما ورَدَ في المواضِع الأُخْرى كُلِّها.

وقد علَّلَ ابنُ خالويه (ت 370 هـ) عدَمَ المَدِّ ههُنا بِقُولِهِ: ((والحُجَّةُ لِمَنِ اخْتَلَسَ: أَنَّ الأصلَ عندَه: (يرضاه لكم) فلمَّا حُذِفتِ الأَلِفُ لِلجَزِمِ بَقِيَتِ الْهاءُ علَى الْحَرَكَةِ الَّتي كانَتُ علَيها قَبْلَ حَذْفِ الأَلفِ وأَنْشَدَ: له زجلٌ كأنّه صَوْتُ حادٍ... إذا طَلَبَ الْوَسِيقةَ أو زَمِيرُ))(38).

وقريب منه ما ذكرَهُ أبو عَلي الفارسِيُ (ت 377 هـ) إذ قالَ: ((و وَجْهُ قَولِ مَنْ قالَ: يَرضَهُ فَحَرَّكَ الهاءَ ولَم يُلْحِقِ الواوَ أَنَّ الأَلفَ المَحذوفة لِلجزمِ لَيسَ يَلْزَمُ حذفُها، فإذا لَم يلزَمْ حذفُها لأنَّ الكلمة إذا تُصِبَتْ أو رُفِعَتْ عادتِ الأَلفُ في النَّابَ اللهُ في حُكْمِ النَّبَاتِ، وإذا تَبتَ الأَلفُ كانَ الأحسنُ أَنْ لا تَلحَقَ الواوُ، كَقولِه: ﴿ فَٱلْقَى مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴾ (39)، و ﴿ خُذُوهُ فَعُلُوهُ ﴾ (40)، وذلكَ أنَّ الهاءَ خَفِيَةٌ، فلو ألحقْتها الواوَ وقَبلَها ألف أشبه الجَمع بينَ السَّاكنينِ.)) (41)، ورفض أَنْ تكونَ من بابِ إجْراءِ الوَصلِ مُجرَى الوقف.

وقالَ أبو زُرْعَةَ (ت في حدود 400هـ): ((وَ قَرَأَ ابْنُ عَامر وَنَافِعٌ وَحَمْزَة وعَاصِم (يَرضهُ) من غيرِ إشباعٍ اكتَفوا بالضَّمَّة لِأَنَّهَا تُتُبي عَن الْوَاوِ))(42)

وقال الفخرُ الرازيُّ (ت 606 هـ): ((قَالَ الْوَاحِدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْقُرَّاءِ مَنْ أَشْبَعَ الْهَاءَ حَتَّى أَلْحَقَ بِهَا وَاوَا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ الْهَاءِ مُتَحَرِّكٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ (ضَرَبَهُ) و (لَهُ)، فَكَمَا أَنَّ هَذَا مُشْبعٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ كَذَلِكَ (يَرْضَهُ)، وَمِنْهُمْ مَنْ حَرَّكَ الْهَاءَ وَلَمْ يُلْحِقِ الْهَاءِ مُتَكَرِّكٌ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ (ضَرَبَهُ) و (لَهُ)، فَكَمَا أَنَّ هَذَا مُشْبعٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ كَذَلِكَ (يَرْضَهُ)، وَمِنْهُمْ مَنْ حَرَّكَ الْهَاءَ وَلَمْ يُلْحِقِ الْهَاءِ وَلَمْ يُلْحِقِ الْهَاءَ وَلَمْ يُلْحِقِ الْهَاءِ وَلَمْ يُلْحِقُ اللَّهُ عَنْهُ مَعْ بَقَاءِ الْأَلْفِ لَا يَجُوزُ الْإِنَّاتُ الْوَاوِ فَكذا هاهنا))(43)

وقال ابنُ مالكٍ (ت 672هـ): ((مَنِ اخْتَلَسَ اسْتَصحَبَ ما كانَ لِلهاءِ قَبْلَ أَنْ يَحْذِفَ الأَلفَ لأَنَّ حذفَها عارِضٌ، والعارِضُ لا يُعْتَدُّ به غالبًا.))(44)

وقالَ السّمينُ الحَلَبِيُّ (ت 756هـ): ((و السِّرُ فِيهِ أَنَّ الهاءَ الَّتِي لِلكِنايةِ مَتَى سَبَقَها مُتَحرِّكٌ فالفَصيحُ فيها الإشْباعُ نحوَ: إِنَّهُ، وبِهِ، ولَهُ، وإِنْ سَبَقها ساكِنِّ فالأَشْهُرُ الاخْتِلاسُ، وسَواءً كانَ ذلكَ السّاكِنُ صَحيحًا أو مُعْتلاً نحوَ: فيْهِ ومِنْهُ، وبَعضُهم يُفَرِّقُ بينَ المُعْتلِّ والصَّحيح، وقدْ أَتْقَنتُ ذلكَ في أوَّلِ الكتابِ، إذا عُلمَ ذلكَ فنقولُ: هذهِ الكلماتُ المشارُ إليها إنْ نَظُرُنا إلى اللَّفظ فقد وقعت بعدَ مُتحرِّكٍ فحَقُها أَنْ تُشْبَعَ حَركتُها مَوْصُولةً بالياءِ أو الواوِ، وإنْ سَكَنَتْ فلِما تقدَّم من إجراءِ الوَصْلِ مُجْرى الوقف، وإنْ نظَرْنا إلى الأصلِ فقد سَبَقَها ساكِنٌ وهو حَرفُ العلَّةِ المَحذوفُ للجزمِ، فلذلكَ جازَ الاخْتلاسُ، وهذا أصلٌ نافِعٌ يَطَرِدُ معكَ عندَ قُربِكَ في هذا الكتابِ مِن هذه الكلماتِ))(45)

وقال ابنُ عادل الدمشقيُّ (ت 775هـ) كعادتِه في مُتابعَةِ أقوالِ السَّمينِ الحلبيِّ: ((و اعْلَم أَنَّ هذه الهاءَ متى جاءتْ بعدَ فعلٍ مَجزومٍ، أو أمرٍ مُعتلِّ الآخِر، جَرَى فيها هذه الأوجُهُ الثَّلاثةُ أعْني السُّكونَ والإشباعَ والاختلاسَ... وليسَ فيهِ أنَّ الهاءَ الَّتي

⁽³⁷⁾ يُنظر: الجديد في علم التجويد / 131 - 134، وجمال البيان في تجويد القرآن / 126 - 128، وقطوف من ثمار العربية / 30.

⁽³⁸⁾ الحجة في القراءات السبع/ 308، والبيت للشماخ، ينظر: الجمل في النحو: /325، وكتاب سيبويه: 30/1...

⁽³⁹⁾ الشعراء/ 45.

⁽⁴⁰⁾ الحاقة/ 30.

⁽⁴¹⁾ الحجة للقراء السبعة: 6 / 91 – 92.

⁽⁴²⁾ حجة القراءات / 619.

⁽⁴³⁾ مفاتيح الغيب: 26/ 426، ولم نعثر على قول الواحدي في تفاسيره المشهورة (الوجيز، والوسيط، والبسيط).

⁽⁴⁴⁾ شرح التسهيل: 1/ 133.

⁽⁴⁵⁾ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3/ 266.

للْكِنايةِ متَى سَبَقَها مُتحرِّك فالفَصيحُ فيها الإشباعُ، نَحْوَ (إنَّهُ، لَهُ، بهِ)، وإنْ سبقَها ساكنٌ، فالأشهرُ الاختلاسُ - سواءً كانَ ذلكَ السَّاكنُ صَحيحًا أو معتلًّا - نحْو فيْهِ، مِنْهُ وبعضُهم يُعْرِّقُ بينَ المُعتلِّ والصَّحيح وقدْ تَقَدَّمَ ذلكَ أوَّلَ الكتاب.

إذا عُلِمَ ذلكَ فنَقولُ: هذهِ الكلماتُ - المُشارُ إلَيها - إنْ نظرْنا إلى اللَّفظِ فقدْ وقَعتْ بعدَ مُتَحرِّكِ، فَحَقُّها أنْ تُشبَعَ حَركتُها مَوصولةً بالياء، أو الواو، وانْ سَكَنَتْ فلِما تقدَّمَ مِن إجراءِ الوَصلِ مُجرَى الوَقفِ. وإنْ نظرْنا إلى الأصلِ فقد سبقَها ساكنٌ – وهو حَرْفُ العلَّةِ المحذوفِ للجَزِمِ - فلذلكَ جازَ الاخْتلاسُ))(46)

كُلُّ ما سَبَقَ من تأويلاتِ وتفْسيراتِ إنَّما كانَ لِتبْيينِ المُسَوِّغ في اللُّغةِ، أمَّا المُسَوِّغُ المَعْنويُ والمَقْصَدُ الدَّلاليّ فهو -واللهُ أعلمُ- أنَّ مدَّ الصِّلةِ لَم يَرِدْ هنا حتَّى يُشيرَ إلى فوريَّة رضا الله عن شُكر عِبادِهِ ﴿ وَإِن تَشْكُرُواْ رَضَهُ لَكُمٌّ ﴾، فالّذي يَشكرُ الله يُجازَى بالرِّضا الإلهيِّ السَّريع.

5- الإشْباع

وهُوَ مَدُّ الصِّلة لهاءِ الكِناية في موضع لا تُشْبَعُ فيه، وعلامتُهُ رسمُ ياءٍ صغيرة بعدَ الهاءِ المُشْبَعةِ في لفظةِ (فيه)، وذلكَ في قوله تَعالى: ﴿ يُضَعَفُ لَهُ ٱلْعَكَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَكَمَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ (47) مُدَّتْ حَرَكَةُ الهاءِ في (فيه)، وهذا يُخالِفُ ما ورَدَ في المواضِع الأخْرِي كُلِّها، إذ تَقْتَضي أحْكامُ التِّلاوة و التَّجويدِ أنْ تُمَدَّ حركةُ هاءِ الكِنايةِ في حالةٍ وُقوعها بَينَ مُتحرِّكَين (⁽⁴⁸⁾، وهي هنا مَسبوقةٌ بياءٍ ساكِنةٍ – بِحَسَبِ مَذهبِ القُدماءِ -، وتَقتضي قواعدُ أحكامِ التَّلاوةِ أنْ لا تُمَدَّ في مِثْلِ هذا الموضع، وهي لَمْ تُمَدَّ في الحالاتِ المُناظِرة عدا ما ورَدَ ههُنا، وقدْ وردَ لفظُ (فيه) في القرآن الكريم (120) مرةً لَم تُمَدَّ فيها عدا ما وردَ في هذا الموضع.

((و المَدُّ في هذا الباب هو عِبارةٌ عَن زيادةٍ مَطٌّ في حَرفِ المَدِّ على المَدِّ الطَّبيعيّ، وهوَ الَّذي لا يقومُ ذاتُ حَرفِ المَدِّ بدونه، والقِصرُ: عبارةٌ عن تَرْكِ تلكَ الزِّيادةِ وابْقاءِ المَدِّ الطَّبيعيِّ على حالِهِ))(⁴⁹⁾، فمعلومٌ أنَّ الصَّوائتَ في العَرَبيَّةِ ((لِكُلِّ منْها مِقدارٌ مُحدَّدٌ مِنَ الطُّولِ، كما أنَّ لِكُلِّ صَوتٍ من الأصواتِ الجامدةِ مِقدارًا من الطُّولِ أيضًا، ولا يَتَحقَّقُ ذاتُ الصَّوتِ إلّا بعدَ أنْ يَستوفيَ حظَّهُ منَ الطُّول، ويَبدو أنَّ الأصواتَ الذَّائبةَ أكثرَ تَعرُّضًا للزِّيادةِ والنُّقصان في زَمن النُّطق من الأصواتِ الجامدةِ؛ لأنَّ طبيعة نُطقِها تَحتَمِلُ ذلكَ، حيثُ يُمكنُ للنَّاطق أنْ يَمُدَّ صوتَهُ بالأصواتِ الذَّائبةِ ما أَسْعَفَهُ النَّفَسُ))(50)، ويحدثُ هذا المَدُّ بسبب تأثير الأصواتِ المُجاورة. ولهذه المدود أحكامٌ تَحكِمُها، وقواعدُ تَضْبطُها، وأنواعٌ تَجمَعُها، ومَقادِيرُ مَعروفةٌ لا تَخرُجُ عَنها ولا تَحيدُ؛ لأنَّ الخُرُوجَ عَنها يُعدُّ لَحْنًا خَفِيًّا، وهذهِ الأمورُ كلُّها يَجدُها القارئُ مَنصوصًا عليها في كُتُب أحْكام التَّجويدِ والتَّرتيلِ(51)، فَحْىلاً عن كتب القِراءاتِ القرآنيَّةِ (52)، ولا تَخلو منْها كُتُبُ اللَّغَةِ، وإنْ كانتْ مَبثوثةً فيها، وغيرَ مُبوَّبةٍ (⁽⁵³⁾.

⁽⁴⁶⁾ اللباب في علوم الكتاب: 5 / 333.

⁽⁴⁷⁾ سُوْرَة الفرقان/ 69.

⁽⁴⁸⁾ يُنظُر من كتب النجويد على سبيل التمثيل: التحديد في الإتقان والتجويد / 97 – 99، والتمهيد في علم التجويد / 161 – 164، وجمال البيان في تجويد القرآن / 104 – 131، وتجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث / 141 – 168. ويُنظر من كتب القراءات على سبيل التمثيل: السبعة / 134 – 136، والكشف عن وجوه القراءات السبع: 1 / 164 – 169، والتيسير / 30 – 31، والنشر: 1 / 245 – 282. (49) النشر في القراءات العشر: 1/ 245

⁽⁵⁰⁾ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد / 507.

⁽⁵¹⁾ يُنظر على سبيل التمثيل: التحديد في الإتقان والتجويد / 97 – 99، والتمهيد في علم التجويد / 161 – 164، وجمال البيان في تجويد القرآن / 104 – 131، وتجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث / 141 – 168.

⁽⁵²⁾ يُنظر على سبيل التمثيل: السبعة / 134 – 136، والكشف عن وجوه القراءات السبع: 1 / 164 – 169، والتيسير / 30 – 31، والنشر: 1 /

⁽⁵³⁾ يُنظر على سبيل التمثيل: كتاب سيبويه: 4 / 189 – 195، والمقتضب: 1 / 399 – 402، والخصائص: 3 / 123 – 135، وشرح الشافية: .365 - 339 / 2

و المَدُّ وعدمُ المَدِّ في مثلِ هذا المَوضعِ سِماتٌ لَهَجِيَّة، فَثَمَّةَ قبائِلُ تَمُدُ، وأُخْرى لا تَمُدُّ -، قِيل: إنَّ حَفْصًا هرَبَ مِن أَنْ تَتَبعَ حركةُ الهاءِ حركة الهاءِ حركة الهاءِ الضَّمَّ إثباعًا لِحركةِ الميمِ الشِباعِ الكَسْرَةِ؛ إذْ لولا الإشباعُ لَصارتْ حركةُ الهاءِ الضَّمَّ إثباعًا لِحركةِ الميمِ (54). وهذا كلامٌ فيهِ نَظَرٌ ، إذْ ورَدَتْ كلمةُ (فيه) مَثْلُوّةً بصامتٍ تَثَبعُهُ ضَمَّةٌ في مواضِعَ عِدَّةٍ مِنها: قوله تعالى: ﴿ فِيهِ مُدَى ﴾ و﴿ فِيهِ ظُلُتُتُ ﴾ و﴿ فِيهِ فَي وَلَمْ يَشُونَ ﴾ و﴿ فِيهِ تُعَلَّمُ ﴾ و﴿ فِيهِ يُعَلَّمُ ﴾ و﴿ فِيهِ تُسَمِّمُ في وَلِهِ تَعالى: ﴿ فِيهِ مُنْكَامُ ﴾ و﴿ فِيهِ تُسَمِّمُ لَكُ وَ ﴿ فِيهِ أَخْرَى ﴾ و﴿ فِيهِ أُخْرَى ﴾ و﴿ فِيهِ أُخْرَى ﴾ و﴿ فِيهِ مُنَافِّةً بميمٍ مَضمومةٍ في أَرْبَعَ مُواضِعَ ، وذلك في قولِهِ تَعالى: ﴿ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ (56) ، و﴿ فِيهِ مُزَدَجَمُرُ ﴾ و﴿ فِيهِ مُؤَدَى ﴾ وذلك في قولِهِ تَعالى: ﴿ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ (56) ، و﴿ فِيهِ مُزَدَجَمُرُ ﴾ و﴿ فِيهِ مُؤَلِفُونَ ﴾ وذلك في قولِهِ تَعالى: ﴿ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ (56) ، و﴿ فِيهِ مُزَدَجَمُرُ ﴾ و﴿ فِيهِ مُنْكَافُونَ ﴾ وذلك في قولِهِ تَعالى: ﴿ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴾ و﴿ فِيهِ مُزَدَجَمُرُ ﴾ و﴿ فيهِ مُنْكَافُونَ ﴾ ومُنْكَافُونَ وَلَمْ اللَّهُ وَاللَّهُ هُونَا اللَّهُ وَاللَّهُ هِذَا الرَأَيَ .

قالَ الشَّيخُ على اللهِ أبو الوفا: السَّبَبُ في مدِّ الهاء: أنَّها تَحمِلُ صِفاتِ الضَّعْفِ مِن: همسٍ ورَخاوةٍ واسْتِفالٍ، وانفِتاحٍ وإصماتٍ، وخَفاءٍ. فَقَويَتْ بالصِّلَةِ مَخافَةَ خَفائِها (⁵⁸⁾.

ويَبْدو أَنَّ الَّذِي دَعَا إِلَى الْمَدِّ هَهُنَا عَرَضٌ دَلاليُّ لَطِيفٌ، فعِندَ عَقْدِ الْمَوازِنَةِ بَينَ هذا الموضِعِ والمَواضِعِ الأُخْرَى الَّتِ وَرَدَ فيها لَقْظُ (فيه) نَجِدُ أَنَ هذا المَوضِعَ تَقَرَّدَ بِدَلاَتِهِ على امْتِدادٍ في الرَّمَنِ لَمْ نَالَفُهُ في المَواضِعِ الأُخْرَى، إِذْ يَبْدو أَنَّ المُرادَ مِنَ المَدِّ هَهُنَا الدَّلالةُ على امْتِدادِ زَمِنِ خُلُودِ هؤلاءِ في نارِ جَهِنَّمَ، وذلكَ لِعِظَمِ ذَنْبِهِمْ وكَثْرَةِ خَطَاياهُم، دَلَّ عَلى هذا النَّصُ القرآنيُ إِذُ المَوضِعَ تَقَرَّدُ وَهُولاءِ في نارِ جَهِنَّمَ، وذلكَ لِعِظْمِ ذَنْبِهِمْ وكَثْرَةِ خَطَاياهُم، دَلَّ عَلى هذا النَّصُ القرآنيُ إِذَ فَاطَبَهُمُ الْجَدِهِلُونِ وَالْيَقِلُ مَنْ وَلَا الْمَوضِعَ مَعْلَوْلِكَ وَلِي وَلِي مَنْ وَلَا عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّيْفِ مَنْ اللَّيْفِ مَنْ اللَّيْفِ مَنْ اللَّيْفِ مَنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

6- ضَمُّ هاءِ الكِنَايَة

وقدْ ورَدَ ذلكَ في مَوضِعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ؛ أحدِهِما معَ فِعْلٍ، والآخَرِ مع حَرْفِ جَرٍّ

أ. مع الفعل

في قولِه تَعالى: ﴿ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوْيَنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطُنُ أَنْ أَذْكُرُهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَبَاً ﴾ (62) هاءُ (أنسانيْهُ) مَسبوقة بياءٍ، وهذا يَقتضِي كَسْرَ حَرَكَةِ الهاءِ، ولكِنَّها ورَدَتْ ههنا مَضْمومةً على خِلافِ القاعِدةِ اللَّغَويَّةِ.

ب- مَعَ حَرْفِ الْجَرِّ

في قولِهِ تَعالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِيكَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ ٱيْدِيمِمُ ۚ فَمَن نَّكُثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ۗ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَنهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَوْقَ أَيْدِيمٍ مُّ فَمَن نَّكُثُ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ۗ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَنهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَوْقَ أَيْدِيمٍ مُّ فَمَن نَّكُثُ فَإِنَّمَا يَذَكُ عَلَى نَفْسِهِ ۗ وَمَنْ أَوْفَى بِمَاعَنهُ مَا عَنهُ اللَّهُ عَلَيْهُ ٱللَّهُ فَعَن نَكُثُ فَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ۗ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَنهُ مَا عَنهُ اللَّهُ عَلَيْهُ ٱللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْهِ إِلَيْ اللَّذِينَ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ إِلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَى الْ

⁽⁵⁴⁾ يُنظر: إعراب القرآن للباقولي المنسوب خطأ للزجاج: 1/ 392.

⁽⁵⁵⁾ هذه الايات على التوالي في: البقرة: ٢، والبقرة: ٩١، والبقرة: ٢١٧، والأنعام: ١٣٩، ويوسف: ٤٩، والنحل: ١٠، والزُّمَر: ٦٨.

⁽⁵⁶⁾ الآيتان على التوالي في: سُوْرَة المؤمنين/ 77، وسُوْرَة الزخرف / 75.

⁽⁵⁷⁾ الآيتان على التوالي في: سُوْرَة القمر / 4، وسُوْرَة النبأ / 3.

⁽⁵⁸⁾ القول السديد في علم التجويد: /134.

⁽⁵⁹⁾ سُوْرَةَ الفرقان / 63 – 69.

⁽⁶⁰⁾ سُوْرَة الفرقان / 70.

⁽⁶¹⁾ غاية المريد في علم التجويد: 218.

⁽⁶²⁾ سُوْرَة الكهف/ 63.

⁽⁶³⁾ سُوْرَة الفتح / 10.

هاءُ الكِنايَةِ إذا سُبقتْ بكَسْرَة أو ياءِ ساكِنَةِ كُسِرَتْ؛ مِثْل: بهِ، بكُتُبهِ، إليه، بكتابَيْه، إلّا أنَّها وَرَدَتْ في هذَيْن المَوْضِعَيْنَ مَضْمُوْمَةً والّذي سَوَّغَ ذلكَ كَوْنُ الْياءِ في (أنْسانِيْهُ) أصْلُها مَفْتُوْحَةً، فالأصْلُ: (أنْسانِيَ) ولحِقَتْهُ الهاءُ، وكَوْنُ الياءِ في (عليْهُ) أَصْلُها أَلِفٌ، فالأصلُ: (على) ولَحِقَتْهُ الهاءُ، قالَ ابنُ عادِل: ((و مَا أَنْسَانيهُ)) قرَأَ حفصٌ بضمّ الهاءِ، وكذا في قوله: ((عَلَيْهُ الله)) في سورة الفتح [آية: 10]، قِيْلَ: لأنَّ الياءَ هُنا أصلُها الفَتْحُ، والهَاءُ بعدَ الفَتْحَةِ مَضْمومةٌ، فنُظِرَ هُنا إلى الأصل، وأمَّا في سُوْرَةِ الْفَتْحِ؛ فَلِأَنَّ الياءَ عارضِةٌ؛ إذْ أَصْلُها الألفُ، والهاءُ بَعْدَ الْأَلِفِ مَضْمُوْمَةٌ، فَنُظِرَ إلى الأصل أَيْضًا))(64)

و فيما يَخُصُّ (أنسانيْهُ) فإنَّ السَّفرَ الَّذي قامَ بهِ موسى (عليهِ السَّلامُ) بصُحْبَةِ فَتَاهُ، وقيْلَ: إنَّ فتاهُ يُوشعُ بْنُ نون وهوَ ابنُ أَخْتِ موسى مِن سِبْطِ يُوسف (65)، غَرَضُهُ أَنْ يَلْتَقِيَ موسى بالخَضِر (عليهما السلام)، وكانَتْ عَلامَةُ إيجادِهِ فَقْدانَ الحُوْتِ، فالخَضِرُ (عليه السَّلامُ) موجودٌ في المكانِ الَّذي سَوفَ يَفْقِدانِ فِيه حُونَهُما (66)؛ لِذا فإنَّ لِمَوضِع فُقْدانِ الحُوتِ أَهَمَّيَّةً كَبِيرةً عِندَهُما، وهوَ عِمادُ رِحْلَتِهِما. يَعْضُدُ هذا قولُهُ تَعالى: ﴿ قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ فَأَرْتَدَّا كَلَّى ٓ ءَاثَارِهِمَاقَصَصَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَالَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

ونسْيانُ الحُوتِ وتَجاوُزُ مَوْضِع فَقْدانِهِ أَمْرٌ تَقِيلٌ جدًّا عَلَيهما، ويَبْدو - واللهُ أَعْلَمُ- أَنَّ ثِقَلَ النَّسْيان ومَشَقَّتَهُ يُناسِبُها أَثْقُلُ الحَرَكاتِ وأشَقُّها نُطْقًا وهي الضَّمَّةُ، ولاسيَّما إذا عَرَفْنا أنَّ مُوسى لِقَيَ النَّصَبَ بَعْدَ تَجاؤزِهِ مَوضِعَ فُقْدانِ الحُوْتِ، إذْ سارَ ما بَقِيَ مِن يَوْمِهِما، ولَيلَتِهِما كاملةً، وما تَذَكَّراهُ إلَّا في اليَوْمِ التَّالي، ولَولا النِّسْيانُ لَمَا بَلَغَا النَّصَبَ(68)، قالَ تَعَالى: ﴿ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَـنهُ ءَلِنَا غَدَآءَنَا لَقَد لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا ﴾ (69). وثَمَّةَ سَبَبٌ آخَرُ ذكَرَهُ الباقوليُ إِذْ قالَ: ((قراءَةُ حَفْصِ فِي سُوْرَةِ الكَهْفِ: ﴿ وَمَا آ أَنْسَنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَنُ أَنْ أَذْكُرُهُ ﴾ بِضَمِّ الهاءِ مِن (أنسانيه). لَمَّا رأَى أنَّ الهاءَ المُتَّصِلَ بـ (أَذْكُرَهُ) وهو في صِلَةِ (أَنْ) الَّذي صارَ بَدَلاً مِنَ الْهاءِ، وَقَقَ بَينَ الحَرَكَتَيْنِ في الهاءِ))(70)، فَهُوَ يَرَى أَنَّ الغَرَضَ مِنْ ضَمِّ حَرَكَةِ الهاءِ في (أنْسانيه) المُوافَقَةُ بَيْنَ حَرَكَتِها وحَرَكَةِ الهاءِ في (أَذْكرَهُ) ولا سِيَّما أنَّ ما يَعودُ عَلَيهِ الضَّميرُ فيهما واحِدٌ، وهُوَ الحُوثُ بدَليل قولِهِ تَعالى: ﴿فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ ﴾. وقيلَ (أَنْ أذكره) بَدَلُ اشْتمال من الهاء في أنسانيه، والمُرادُ ما أنساني ذكْرَهُ (٢١)، والضَّمُّ بَعْدَ الكَسْرَةِ أو الياء لَهْجَهُ أهْل الحجاز، يَقُولُ سيبويهُ: ((فالهاءُ تُكْسَرُ إذا كانَ قَبلَها ياءٌ أو كَسرةٌ؛ لأنَّها خَفِيَّةٌ كَما أنَّ الياءَ خِفِيَّةٌ؛ وهي مِن حُرُوفِ الزِّيادَةِ كَما أنَّ الياءَ مِن حُرُوفِ الزِّيادةِ؛ وهيَ مِن مَوْضِع الألفِ وهيَ أشْبَهُ الحُرُوْفِ بالياءِ. فكما أمالوا الألفَ في مَواضِعَ اسْتخفافًا كَذلكَ كَسَرُوا هذهِ الهاءَ، وقَلَبُوا الواوَ ياءً، لأنَّهُ لا تَتُبُتُ واوِّ ساكِنةٌ وقَبْلَها كَسْرةٌ. فالكَسْرَةُ هَهُنا كالإمَالَةِ في الألفِ لِكسرة ما قبلَها وما بعدَها نحوَ: كلاب وعابدٍ. وذلكَ قولُكَ: مَرَرْتُ بهي قبلُ، ولَدَيْهِي مالٌ، ومررْتُ بدارهِي قبلُ. وأهلُ الحجاز يَقولونَ: مَرَرِتُ بِهُو قبلُ، ولدَيْهُو مالٌ، ويقولونَ: " فَخَسَفْنا بِهُو وبدارِهُو الأرضَ))(⁽⁷²⁾.

قَالَ ابنُ خالويه: ((فالحُجَّةُ لِمَنْ ضمَمَّ: أنَّهُ أتَّى بِلَفْظِ الهاءِ على أصْلِ ما وَجَبَ لَها))(73)

وقال أبو زرعة: ((قَرَأَ حَفْسٌ عَن عَاصِم ﴿وَ مَا أَنسانيهُ } بضمِّ الْهَاءِ على أصلِ الْكَلِمَةِ وأصلُها الضَّمُّ وَانَّمَا عدَلَ عَن كَسْر الْهَاءِ إِلَى الضَّمِّ لمَّا رأَى الكَسَرَاتِ مِن {أنسانيه} وكَانَتِ الْهَاءُ أَصْلها الضَّمُّ رَأَى الْعُدُولَ إِلَى الضَّمِّ ليَكُونَ أخفَّ على اللِّسَانِ من الاستمرار على الكَسرات))(74)

⁽⁶⁴⁾ تفسير اللباب 525/12.

⁽⁶⁵⁾ يُنظر: بحر العلوم: 2/ 353.

⁽⁶⁶⁾ يُنظر: دَرْجُ الدُّررَ في تَفِسيرِ الآي والسُّورَ: 3 / 1153.

⁽⁶⁷أ) سُوْرَة الكهُّف / 64.

⁽⁶⁸⁾ يُنظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: 3 / 157، والجامع لأحكام القرآن: 11 / 13.

⁽⁶⁹⁾ سُوْرَة الكهف / 62.

⁽⁷⁰⁾ إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج: 1/ 392.

⁽⁷¹⁾ يُنظر: تفسير الجلالين/ 390.

⁽⁷²⁾ كتاب سيبويه: 4/ 195.

⁽⁷³⁾ الحجة في القراءات السبع / 226.

⁽⁷⁴⁾ حجة القراءات / 422.

قيلَ في سَبَبِ ضَمِّ هاءِ (عليهُ): هو على لُغَةِ الحِجازيِّينَ في ضمِّ هاءِ الغائِبِ مُطُّلقًا، فيقولونَ: ضرَبْتِهُ، ومررت بِهُ، ونظرتُ البهُ (75).

وقيلَ: تَوسُّلًا بِذلكَ إلى تَفْخيمِ لامِ لَفظِ الْجلالةِ (76)، إذْ إِنَّ لَفْظَ الْجَلالةِ إذا سُبِقَ بِكَسْرٍ يُرقَّقُ وإذا سُبِقَ بِحَسْرٍ يُرقَّقُ وإذا سُبِقَ بِحَسْمً أو فتح يُفَخَم، وإذا دقَّقنا التَّأُمُّلَ في الآيةِ ﴿ إِنَّ النَّيهُ وَلَى إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُ وَكَ اللَّهِ فَوَقَ أَيْدِيمٍ مَّ فَمَن نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَى نَفْسِدٍ وَمَن أَوْقَى بِمَا عَهْدَ عَلَيْ اللَّهِ فَلَى اللَّهِ فَالَّذِي يُبايعُ الرَّسُولَ إِنّما يُبايعُ عَهْدَ مَتَكَدُّتُ اللَّهِ فَلَا اللَّهِ اللَّهِ فَلَى اللَّهُ فَلَيْ اللَّهِ فَالَّذِي يُبايعُ الرَّسُولَ إِنّما يُبايعُ اللَّهُ فَلَى اللَّهِ فَلَى اللَّهُ فَلَيْ اللَّهِ فَلَى اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَى اللَّهُ فَلَى اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَى اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ فَلَى اللَّهُ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَلَيْ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَهْدٌ مع اللهِ.

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن المجيد.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت 316 هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420هـ 1999م.
- إعراب القرآن المنسوب خطأً للزجاج، أبو الحسن علي بن الحسين الملقب بجامع العلوم الباقوليّ (ت543هـ)⁽⁷⁷⁾،تد: إبراهيم الأبياريّ،وزارة الثقافة والإرشاد القومي−المؤسسة المصريّة العامة، القاهرة، ج1 1382هـ−1963م، ج2 1383هـ−1964م.
- الله بحر العلوم (تفسير السمرقندي)، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت 375 هـ)، تحقيق: د. محمد مطرجي، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسيّ الغرناطيّ (ت 745 هـ)، إعداد مكتب البحوث والدراسات، بعناية صدقي محمد جميل، وزهير جعيد، دار الفكر، 1412هـ 1992م.
- الله تجويد القرآن الكريم من منظور علم الأصوات الحديث، د. عبد الغفار حامد هلال، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1428هـ 2007م.
- التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، أبو عمرو الداني (ت 444 هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، ط1، مكتبة دار الأنبار، بغداد، 1407هـ 1988م.
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: 982هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت 864ه)، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، دار الحديث، القاهرة مصر، ط1، (د. ت).
- التفسير المظهري: المظهري، محمد ثناء الله، المحقق: غلام نبي التونسي، الناشر: مكتبة الرشدية الباكستان، الطبعة: 1412هـ.
- التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير بن الجزري محمد بن يوسف (ت 833 هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، ط1، مكتبة المعارف، الرياض السعودية، 1405هـ 1985م.

⁽⁷⁵⁾ ينظر: شرح التسهيل132/1، وهمع الهوامع 230/1.

⁽⁷⁶⁾ ينظر: تفسير ابي السعود 106/8، وروح البيان 21/9، وتفسير المظهري: 19/9.

⁽⁷⁷⁾ النسبة الصحيحة لهذا الكتاب لجامع العلوم الباقوليّ، وأسمه كتاب (الجواهر) يُنظر: شرح اللمع، جامع العلوم الباقوليّ، تد: د. محمد خليل الحربيّ، دراسة المحقق / 13.

- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ، عُني بتصحيحه أوتويرتزل، ط1، مكتبة الثقافية الدينيّة، القاهرة، 1426هـ-2005م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ– 1964م.
- الجديد في علم التجويد، الحاج مصطفى المؤذن الصراف الكربلائي، ط4، مكتبة العلامة ابن فهد الحلي، كربلاء، 1425هـ-2004م.
 - ☐ جمال البيان في تجويد القرآن، محمد حسن آل طعمة، ط1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، 1426هـ 2006م.
- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، المحقق: د. فخرالدين قباوة، الطبعة: الخامسة، 1416هـ 1995م
- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1428هـ 2007م.
- ☐ حجة القراءات، أبو زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجله (ت في حدود 400 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ-2001م.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق − بيروت، ط2، 1413هـ 1993م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، تقديم: د. عبد الحكيم راضي، ط5، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2011م.
 - □ الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، ط1، مطبعة الخلود، بغداد، 1406هـ- 1986م.
- الدار في تَقِسير الآي والسُّور، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت 471هـ)، دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) وَليد بن أحمد بن صالح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1، الأولى، 1429هـ-2008م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د. ت).
- الله روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت 1127هـ)، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- ☐ سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ 2000م.
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت 324 هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1430هـ 2010م.
- سرح تَسْهِيْل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ 1990م.

- الله شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (د. ت).
- الكتب، بيروت، (د. ت). المجارك، على بن يعيش النحوي (ت 643 هـ)، وضع فهارسه د. عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).
 - 🕮 علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 1421هـ 2000م.
 - 🕮 غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، القاهرة، ط7، (د. ت).
- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن قراءة في التوجيه الصوتي، د. جواد كاظم عناد، ط1، الانتشار العربي، بيروت، 1431هـ 2011م.
 - 🕮 قطوف من ثمار العربية، أ. د. أسعد محمد علي النجار، إسراء أمين البياتي، ط1، دار الصادق، بابل، 2013م.
- □ القول السديد في علم التجويد: على الله بن على أبو الوفا، الناشر: دار الوفاء المنصورة، الطبعة: الثالثة، 1424هـ 2003م.
- ☐ كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط4، مطبعة المدنى، القاهرة، 1425هـ 2004م.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبعة مجمع اللُّغة العربية بدمشق، دمشق، 1394هـ 1974م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.
 - 🕮 اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، 1399هـ 1978م.
- الدين التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت 606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420 هـ.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة الأهرام التجاريّة، القاهرة، ط3، 1415هـ 1994م.
- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقيّ الشهير بآبن الجزريّ، تقديم: علي محمد الضباع، خرّج آياته الشيخ زكريا عميرات، ط3، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1427هـ 2006م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911ه)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية مصر.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (ت 468هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. أحمد صيرة، ود. أحمد عبد الغني الجمل، ود. عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ-1994م.